

## حملات التضليل الروسي تستهدف ألمانيا أكثر من أي دولة أخرى

ويشير التقرير إلى أن مثل هذه القصص لا يتم توزيعها غالباً في النسخ الصادرة باللغة الألمانية بوسائل الإعلام الروسية، ويقول إن روسيا تستخدم "الحديث المزودج" عن عمد. ومن ناحية، أظهر الكرملين ووزارة الخارجية استعداداً للدخول في حوار، بينما سمحا من ناحية أخرى بشن هجمات على ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى عبر وسائل الإعلام الروسية.

**700**  
حالة تضليل معلوماتي روسي من ألمانيا رصدتها قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي

وتم إنشاء مكتب الخدمة الدبلوماسية بالاتحاد الأوروبي كخليفة أزمة في عام 2017، وذلك مباشرة بعد ضم روسيا جزيرة القرم، وأوكلت إليه مهمة مواجهة حملات الدعاية الروسية، لكن مهامه توسعت لتشمل الصين ودول أخرى، خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا وما رافقها من أخبار زائفة.

وإزدادت الاتهامات الموجهة إلى روسيا بالتضليل بخصوص لقاءات فايروس كورونا أيضاً، من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث قال مسؤولون أميركيون إن وكالات استخبارات روسية شنت حملة تضليل لتقويض الثقة في لقاح فايزر/بايونتيك، ولقاءات غربية أخرى، من خلال منشورات عبر الإنترنت تشكك في سلامة هذه اللقاءات والأليات التي أدت إلى الموافقة عليها.

## حكم بسجن الإعلامي التونسي سامي الفهري في قضية فساد

نذبت قناة "التونسية" التي تحولت لاحقاً إلى قناة "الحوار التونسي" مع إبرامه عقداً حصرياً مع شركة "كاكتوس" يحصل بموجبها على نسبة 10 في المئة مقابل حصول الشركة المصدرة على 90 في المئة.

وأنتج الفهري برامج ولقاءات لصالح أطراف سياسية طيلة السنوات الماضية. وفي عام 2013، تم رفع قضية من قبل التلفزيون التونسي ضد شركة كاكوتوس برود وخمسة مدراء عامين سابقين للتلفزيون التونسي، بتهمة الفساد واستغلال نفوذ إعطاء الشركة امتيازات مالية غير قانونية، واستغلال معدات التلفزيون التونسي من دون وجه حق، مما تسبب في خسائر مالية للتلفزيون تقدر بـ 23 مليون دينار تونسي (حوالي 8 ملايين دولار أميركي).

وتحركات النيابة العامة وأصدرت قرار توقيف بحق خمسة رؤساء مديرين عامين للتلفزيون، وسامي الفهري، وتوجيه اتهام إلى بلحسن الطرابلسي الذي فر إلى كندا ثم بعد ذلك إلى فرنسا. وأصر جميع المتهمين على براعتهم، وأن ما قاموا به يدخل في إطار معاملة مالية لا تشبه فساد فيها، وأنهم كانوا يطبقون التعليمات الصادرة لهم بحكم مركزهم الوظيفي.



قضية مالك قناة الحوار التونسي انتهت

## الصحافيات في مواجهة التمييز على أساس الجنس في ميدان العمل

المضايقات عبر الإنترنت أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمل الصحافي



معاناة الصحافيات متعددة الجوانب

التوتر والقلق والمخاوف التي تدفع الصحافيات إلى إغلاق حساباتهم مؤقتاً أو حتى بشكل دائم على الشبكات الاجتماعية، وهو ما أشار إليه 43 في المئة من المشاركات في الاستبيان، أو تغيير تخصصهم بنسبة 21 في المئة أو حتى الاستقالة وفق ما ذكر في 21 في المئة من المشاركات.

ومع ازدياد استخدام الصحافيات المتزايد لتقنيات الصحافة الرقمية ورغبة العديد من المؤسسات الإخبارية في أن يكون لمراسليها وجود أكبر على وسائل التواصل الاجتماعي، زادت التقارير حول المضايقات التي يتعرض لها الصحافيون، وبخاصة النساء، ما دفع العديد من المؤسسات الدولية المعنية بحرية وحماية الصحافيات لإصدار تقارير سنوية ترصد جرائم التحرش بالصحافيات عبر الإنترنت، وتقديم النصائح للمراسلين لتجنب هذه المضايقات والحد من تأثيرها، والتعامل السليم مع ما يرقى منها لدرجة التهديد.



كريستوف ديولار  
من غير المعقول أن تتحمل الصحافيات خطر مضاعف

وذكرت كورتني رادش، مديرة الدعوة لبلجنة حماية الصحافيات، أن حوالي 85 في المئة من الأشخاص الذين شاركوا في استطلاع أجرتهم اللجنة يعتقدون أن الصحافيات أصبحوا أقل أماناً على مدى السنوات الخمس الماضية، وأن المضايقات عبر الإنترنت كانت بمثابة التهديد الأكبر الذي يواجهونه، وأنها فوجئت عندما استمعت إلى قصص الكثير من الصحافيات الذين تعرضوا لخسائر على الصعيد النفسي والعاطفي سببتهم هذه المضايقات.

وأضافت رادش "هناك وعي متزايد بأن المضايقات عبر الإنترنت أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل الصحافي، وخاصة النساء والإقلييات من الصحافيات"، وتابعت "يمكنك اتخاذ خطوات استباقية كي لا تقع ضحية للتحرش عبر الإنترنت".

وأصدرت اللجنة دليلاً خاصاً قدمت فيه نصائح لجميع الصحافيات، لمواجهة المضايقات، أكد على ضرورة الحد من كمية المعلومات الشخصية الخاصة بهم على شبكة الإنترنت واستخدام مدير كلمات المرور وإعداد مصادقة ثنائية للحسابات واستخدام الخدمات والتطبيقات التي تحذف المعلومات الشخصية من الإنترنت.

عن المساواة بين الجنسين، إلا أن تصريحاتها التي استهدفت مسؤولاً بالتلفزيون الحكومي قد أحدثت موجات من الصدمة في جميع أنحاء البلاد.

وأفاد تقرير لرقابة الصحافيات التونسيين عن مسالة التحرش داخل مواقع العمل، استند إلى استبيان داخلي، أن 80 في المئة من أعضائها الصحافيات تعرضن للتحرش على الأقل مرة واحدة أثناء أداءهن مهامهن الصحافية خلال عام 2018.

وتعتبر فئة الصحافيات اللواتي يوجدن في وضعية هشّة ويمتلن قرابة 20 في المئة من الجسم الصحافي في تونس، الأكثر عرضة للتأثر.

وبينت دراسة الرقابة أن التحرش ينتشر في كل المنصات في تونس، حيث تجد الصحافية نفسها في مواجهة التحرش الجنسي اللفظي والجسدي داخل مؤسساتها الإعلامية وفي مواقع العمل وخلال الحوارات واللقاءات والتغطيات الصحافية التي تؤمنها وحتى خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها.

وتميل العديد من الصحافيات المعرضات للتحرش إلى رفض الاعتراف بالظاهرة ومحاولة تسيبها وإدراجها في خانة المتعود والاعتيادي، لسببين يرتبط أولهما بالثقافة المجتمعية التي تطغى عليها العقلية الذكورية الرجالية وتحنو دائماً إلى وضع المرأة في موضع الاتهام.

والسبب الثاني الذي يجعل الصحافية ترفض الاعتراف بانتشار ظاهرة التحرش في قطاع الإعلام، يرتبط بالجهل بمفهوم التحرش الذي يعرف على أنه "أقدام شخص على تصرفات ذات طبيعة جنسية غير مرحب بها من الطرف الآخر، قد تشمل التحرش اللفظي أو الجسدي أو كليهما".

ويشير تقرير "مراسلون بلا حدود" إلى أن الصحافيات المتخصصات في الدفاع عن حقوق المرأة والموظفات في الأقسام الرياضية أو السياسية بوسائل الإعلام هن من يكن عرضة للعنف بشكل خاص.

وتقول المنظمة المدافعة عن الصحافيات إنها تدرس في تقريرها تأثير هذا العنف على الصحافة وكيف تؤدي الصدمة التي يعاني منها في أغلب الأحيان إلى ركوع الصحافيات إلى الصمت، فضلاً عن الشعور بحالات

تعاني الصحافيات من مخاطر العنف النفسي والجسدي على أساس الجنس حين يمارسن أعمالهن الصحافية في مناطق عديدة من العالم، ولا يتعلق الأمر بتعنيف بطالهن في الميدان أو ضمن الشبكات الاجتماعية، ولكن حتى في الأماكن التي يجب حمايتهن فيها، بما في ذلك غرف الأخبار الخاصة بهن.

التقرير الأول الذي كشف عن الصعوبات التي يواجهها الصحافيون، رجالاً ونساء الذين يعملون في مجال حقوق المرأة، وأنجزت "مراسلون بلا حدود" استبياناً جديداً يعتمد بشكل خاص على تحليل الردود على الاستبيان المرسل إلى جميع مراسليها في جميع أنحاء العالم، والذي شمل أيضاً الصحافيات والصحافيات من المتخصصين في قضايا النوع الاجتماعي.

وأكدت النتائج أن مواقع الإنترنت تحولت إلى بيئة خصبة للأخطار الداهية على عمل الصحافيات حيث أبلغت عنه 73 في المئة من المشاركات. وتقول الكاتبة والمحقة الصحافية الهندية رنا أيوب تتلقى تهديدات بالاعتصاب والقتل يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى أن 58 في المئة ممن استطلعت آراؤهن تدرن أن بيئة العمل تعتبر المكان "الذي تم فيه ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي" أو "الجنس". وقد تعزز هذا التصور من خلال انتشار حركة "أنا أيضاً" Me Too في جميع أنحاء العالم، والحقيقة أنه في بعض الأحيان يكون الصحافيون هم أول من يجرؤ على التنديد بحالات الاعتداء أو التحرش الجنسي كما هو الحال في الولايات المتحدة أو اليابان أو الهند.

ويبدو هذا الأمر طال حتى الدول الغربية التي تحظى فيها المرأة بتمثيل كبير، حيث زعمت مقدمة البرامج الدنماركية المعروفة صوفي ليندي أنها كانت ضحية للمضايقات، في حين يُنظر إلى الدنمارك على نطاق واسع على أن البلد نموذج يحتذى به في الدفاع

باريس - تناول تقرير نشرته منظمة "مراسلون بلا حدود"، الإثنين، بعنوان "الصحافة في مواجهة التمييز على أساس الجنس"، المخاطر التي تواجهها مهنة الصحافة وبخاصة حين تقوم النساء الصحافيات بمهام نشر المعلومة والبحث عنها أو إذاعتها عبر مختلف المنصات الإخبارية.

ويمكن أن تكون الصحافة مهنة خطيرة، لكنها غالباً ذات خطورة مضاعفة على النساء بسبب خطر التحيز الجنسي والعنف الجنسي الذي يتعرضن له في الواقع وعلى الإنترنت، وتترك هذه الاعتداءات تأثيراً على العمل الصحافي ومحتوى كتاباتهن بشكل واضح.

وكشف التقرير الذي جمعت فيه المنظمة بيانات من صحافيات ومراسلات ضمن 112 دولة في العالم، أن 40 دولة تشكل بيئات "خطرة" على ممارسة مهنة الصحافة بالنسبة إلى النساء. ولا يتعلق الأمر بتعنيف بطالهن في الميدان أو ضمن الشبكات الاجتماعية ولكن حتى في الأماكن التي يجب حمايتهن فيها، بما في ذلك غرف الأخبار الخاصة بهن.

وقال كريستوف ديولار، الأمين العام لمراسلون بلا حدود "لدينا التزام ملج بالدفاع عن الصحافة بكل قوتنا ضد الأخطار العديدة التي تهددها، والتي يعد التنمر والاعتداءات الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي جزءاً منها".

وأضاف ديولار "من غير المعقول أن تتحمل الصحافيات ضعف الخطر ويجب أن يدافعن عن أنفسهن على جبهة أخرى، وهو صراع متعدد الجوانب لأنه موجود خارج غرفة التحرير وكذلك في الداخل". ويأتي هذا التقرير بعد ثلاث سنوات من نشر

الكاتبة والمحقة الصحافية الهندية رنا أيوب تتلقى تهديدات بالاعتصاب والقتل يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي